# معوّقات الإعلام الأمني في المجتمع العربي الحديث

محمـــد عبـد الحميـد عبـد السـلام المبقـــع
قسم الإدارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا
**Almbqa@yahoo.com**
تاريخ الاستلام: 24-11-2025، تاريخ القبول: 02-12-2025، تاريخ النشر: 04-12-2025.

**المُلخص:**
من خلال تحليل نتائج الدراسة، يمكن الاستنتاج بأن موضوعها قد أسهم بشكل واضح في معالجة الإشكالية المتعلقة بالمعوّقات التي تحدّ من فاعلية الإعلام الأمني في المجتمع العربي الحديث، إذ يُعد من القضايا الحيوية التي تواجه المجتمعات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتهدف الدراسة إلى تحديد أبرز التحديات والمشكلات التي تواجه الإعلام الأمني في الدول العربية، مع اقتراح الآليات المناسبة لتفعيل دوره باعتباره وسيلة توعوية أساسية للحفاظ على أمن واستقرار وسلامة المجتمع.
وباستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، تناولت الدراسة في مطلبها الأول مفهومي الإعلام الأمني والشرطة المجتمعية، وفي المطلب الثاني التحديات والعقبات التي تعيق فاعلية الإعلام الأمني.
وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها أن ضعف الاهتمام بالبحث العلمي في المجال الأمني، وخاصة في الإعلام الأمني، يؤدي إلى تفاقم المشكلات الفنية والتقنية للأجهزة الأمنية، مما يجعلها أقل قدرة على مجاراة الإعلام العالمي الذي يمتلك أدوات متقدمة وخبرات بشرية وتقنية عالية تُمكّنه من التأثير في مجريات الإعلام المحلي، كما أكدت النتائج أن الإعلام الأمني يؤدي دوراً جوهرياً في الوقاية من الظواهر السلبية مثل الجريمة والعنف والإرهاب، وأن وسائل الإعلام تملك تأثيراً ملموساً في المجال الأمني، إذ تُسهم بدرجات متفاوتة في دعم استقرار الأمن وفعالية مؤسساته.
وفي الختام، خلصت الدراسة إلى أن تحقيق أمن المجتمع واستقراره وتنميته يعتمد بدرجة كبيرة على توظيف المعرفة والبحث العلمي لتزويد صانعي القرار بآليات واستراتيجيات فعّالة لمواجهة الظواهر الإجرامية والحدّ من آثارها السلبية.
**الكلمات المفتاحية:** الإعلام الأمني، الأجهزة الأمنية، الشرطة المجتمعية، المجتمع العربي، المعوّقات.

**Abstract:**
Based on the analysis of the study's results, it can be concluded that its topic has made a significant contribution to addressing the core issue related to the obstacles that limit the effectiveness of security media in contemporary Arab societies. This issue represents one of the critical challenges facing societies at the local, regional, and international levels. The study aims to identify the key challenges and problems confronting security media in Arab countries, and to propose appropriate mechanisms to enhance its role as a fundamental tool for public awareness and for safeguarding societal security, stability, and wellbeing.

Using both descriptive and analytical methodologies, the study examines in its first section the concepts of security media and community policing, while the second section explores the challenges and barriers that impede the effectiveness of security media.

The study yielded several important findings. Most notably, the insufficient attention given to scientific research in the security field—particularly in the area of security media—contributes to the worsening of technical and operational problems within security institutions. This undermines their ability to keep pace with global media systems that possess advanced tools and high levels of human and technological expertise, enabling them to influence the dynamics of local media. The findings also affirm that security media plays a crucial role in preventing negative phenomena such as crime, violence, and terrorism.

Furthermore, media institutions exert a measurable influence on the security environment, contributing to varying degrees to the reinforcement of security stability and institutional effectiveness.

In conclusion, the study emphasizes that achieving societal security, stability, and sustainable development relies heavily on the effective utilization of knowledge and scientific research to provide decision-makers with practical mechanisms and strategies for confronting criminal phenomena and mitigating their negative impacts.

**Keywords:** Security Media, Security Institutions, Community Policing, Arab Society, Constraints.

**مُـقدمة**

لقد أدّى تزايد وتنوّع التهديدات التي تواجه المجتمعات المعاصرة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية إلى اتساع مفهوم الأمن بعد أن كان مقتصراً في السابق على الجوانب العسكرية فقط، مما أفضى إلى بروز مفاهيم أمنية جديدة تشمل مجالات مثل الأمن الثقافي، والأمن المائي، والأمن المجتمعي وغيرها من المجالات التي باتت عرضة لأنواع متعددة من التهديدات.

ومع ظهور العولمة وتطور التكنولوجيا الحديثة، شهد مفهوم الأمن تحولاً جوهرياً، إذ أصبحت التهديدات مرتبطة بشكل مباشر بالتطور التكنولوجي والرقمي، وهو ما أفرز بدوره مفهوم الإعلام الأمني كأحد فروع العلوم الأمنية، وجاء هذا المفهوم استجابةً للتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي رافقت الثورة المعلوماتية، الأمر الذي تطلّب تكيفاً جديداً مع متغيرات البيئة الاتصالية المعاصرة.

كما ساهمت التحولات الكبرى في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات منذ أواخر القرن العشرين في إعادة تشكيل البيئة الإعلامية والأمنية على حدّ سواء، خصوصاً في ظل هيمنة الإعلام الغربي وتأثيره الواسع على الرأي العام العالمي، وقد أصبح للإعلام تأثير واضح على أنماط التفكير والسلوك والعاطفة، حتى بات من الصعب ضبطه أو الحد من نفوذه، خاصة فيما يتعلق بظواهر الانحراف والجريمة، من هنا برزت الحاجة الماسّة إلى تعزيز الإعلام الأمني بوصفه أداة توعوية تسعى إلى دعم رسالة الأمن وتكييفها مع متغيرات العصر.

ويهدف الإعلام الأمني، من خلال رسالته، إلى تحفيز المواطن على التعاون مع الأجهزة الأمنية وكسب ثقته، مما ساهم في ظهور فكرة الشراكة المجتمعية (الشرطة المجتمعية)، وهي فلسفة حديثة تشجع على مشاركة أفراد المجتمع في تحديد المشكلات الاجتماعية ومعالجتها بالتعاون مع الشرطة، انطلاقاً من مبدأ أن الأمن مسؤولية جماعية.

وفي ضوء ذلك، أصبح الإعلام الأمني يؤدي دوراً محورياً في تعزيز الأمن المجتمعي، من خلال تقريب المسافات بين المؤسسات الأمنية والمواطنين، وتزويد الجمهور بالمعارف والمعلومات الأمنية الدقيقة التي كانت في الماضي محصورة ضمن الأجهزة الرسمية، وبهذا يسهم الإعلام الأمني في مكافحة الشائعات وتصحيح المفاهيم المغلوطة، ويقوم بدوره التوعوي والإرشادي الذي يهدف إلى صون أمن المجتمع واستقراره.

**1.1. مشكلة البحث:** أصبح الإعلام الأمني اليوم في مختلف دول العالم من أهم الوسائل الوقائية التي تساهم بفاعلية في الحد من انتشار الجريمة وتعزيز الاستقرار المجتمعي، وذلك من خلال ما يقدمه من مواد إعلامية توعوية تهدف إلى رفع الوعي الأمني لدى الأفراد وتوجيه سلوكهم نحو الالتزام بالقوانين والحفاظ على النظام العام.

ومع ذلك، تبرز إشكالية البحث في ضعف الاهتمام الإعلامي بالقضايا الاجتماعية ذات الصلة بالأمن، وعدم تسليط الضوء الكافي عليها لتحليلها ودراستها والتنبيه إلى مخاطرها، فضلاً عن قصور الجهود البحثية والإعلامية في تقديم حلول واقعية تساعد على معالجة هذه القضايا واستئصال أسبابها.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تم صياغة السؤال الرئيس للبحث على النحو التالي:

ما هي المعوّقات التي تحدّ من فاعلية الإعلام الأمني في المجتمع العربي الحديث؟

**2.1. أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة، تتمثل فيما يلي:

**1.2.1.** التعرّف على أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه الإعلام الأمني في أداء دوره الوقائي والتوعوي الهادف إلى تحصين المجتمع العربي من مختلف أشكال التهديدات والانحرافات.

**2.2.1.** تحليل المشكلات والمعوّقات الأساسية التي تعيق فاعلية الإعلام الأمني في البيئة العربية، سواء كانت مهنية أو تنظيمية أو تقنية.

**3.2.1.** اقتراح آليات واستراتيجيات فعّالة تسهم في تعزيز دور الإعلام الأمني وتطوير أدائه، بما يضمن قيامه بمهامه التوعوية والتثقيفية للحفاظ على سلامة المجتمع العربي واستقراره.

**3.1. أهمية البحث:** تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية جوهرية وحيوية تتمثل في معوقات الإعلام الأمني في المجتمع الليبي الحديث، وهو موضوع يحتل مكانة بارزة لما له من انعكاسات مباشرة على الأمن القومي الليبي .ويمكن توضيح أبعاد أهمية البحث من خلال ما يلي:

**1.3.1. من الناحية العلمية:** يسعى البحث إلى الربط بين المفاهيم النظرية والممارسات العملية للإعلام الأمني، وتحليل التحديات التي تواجه تطبيقه في المجتمع الليبي، وذلك ضمن منهجية علمية متكاملة تساهم في إثراء المكتبة العربية بجهد بحثي جديد في مجال الإعلام الأمني ودراساته التطبيقية.

**2.3.1. من الناحية المجتمعية:** تبرز أهمية الدراسة فيما يمكن أن تقدمه من اقتراحات وتوصيات عملية تهدف إلى تحسين أداء الإعلام الأمني وتعزيز تكامله مع جهود تطوير الإعلام العام، بما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن واحتياجات المجتمع، ووضع آليات فعّالة للتواصل والتفاعل بين أجهزة الأمن والمواطنين.

**3.3.1. من الناحية الشخصية (بالنسبة للباحث):** يأمل الباحث من خلال هذا العمل أن يسهم في تقديم توصيات قابلة للتنفيذ تسعى إلى الارتقاء بمنظومة الأمن القومي بشكل عام، وتطوير الإعلام الأمني بشكل خاص، بما يعزز من دوره التوعوي والوقائي في المجتمع الليبي.

**4.1. منهج البحث:** تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة، لكونه الأكثر ملاءمة لطبيعة موضوع البحث المتعلق بمعوقات الإعلام الأمني في المجتمع الليبي الحديث، فطبيعة المشكلة المدروسة تفرض على الباحث اختيار منهج يسمح باستقصاء الحقائق وجمع البيانات وتحليلها بصورة علمية دقيقة، بما يساعد على الوصول إلى نتائج واقعية وموضوعية.

وتُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتحليلية، إذ تهدف إلى وصف الواقع الحالي للإعلام الأمني في ليبيا، وتحديد أبرز التحديات والمعوّقات التي تواجهه، مع تحليل أبعادها وآثارها، وذلك بغرض تكوين صورة شاملة ودقيقة تساعد في اقتراح الحلول المناسبة لتطوير هذا المجال الحيوي.

## المطلب الأول

## مفاهيم أساسية (الأعلام الأمني والشرطة المجتمعية)

يُقصد بالإعلام الأمني ذلك النشاط الاتصالي المتخصص الذي تمارسه الأجهزة الأمنية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بهدف توعية المواطنين والمقيمين والزوار بالقوانين والأنظمة السارية والعقوبات المترتبة على مخالفتها، بما يضمن الحفاظ على النظام العام وأمن المجتمع.

كما يسعى الإعلام الأمني إلى تعزيز الوعي الوقائي لدى الأفراد، وتوجيههم نحو المشاركة الإيجابية في الجهود الأمنية، من خلال نشر ثقافة التعاون والمسؤولية المشتركة، بما يسهم في تحقيق بيئة أكثر أماناً واستقراراً وسلامة، ويعزز الثقة المتبادلة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع (السراني، 2011، ص5).

وظهرت فكرة الشرطة المجتمعية كنهج حديث في العمل الأمني، يقوم على تعزيز مفهوم الأمن الشامل الذي لا يقتصر على مكافحة الجريمة فحسب، بل يمتد إلى بناء شراكة فعّالة بين جهاز الشرطة والمجتمع، حيث يهدف هذا الأسلوب إلى تعزيز التعاون والتواصل بين رجال الأمن والمواطنين، بما يسهم في تدعيم الدور الاجتماعي لجهاز الشرطة، وترسيخ الوقاية المسبقة من الجريمة من خلال إشراك المجتمع في تحديد المشكلات الأمنية والمساهمة في معالجتها ضمن إطار من الثقة والمسؤولية المشتركة (جدو ولخضر، 2017).

**1.1. فروع وأنواع الأمن:** لقد شهد مفهوم الأمن تطوراً كبيراً عبر المراحل التاريخية المختلفة، تبعاً لتزايد التحديات والمخاطر التي تواجه المجتمعات، وقد أدى هذا التطور إلى تنوع مجالات الأمن وتشعّب اختصاصاته، بحيث أصبح يشمل اليوم عدداً من الفروع التي تمثل ركائز الفكر الأمني الحديث، ومن أبرز أنواع وفروع الأمن ما يلي (عبد الرؤوف، 2002، ص36).

1.1.1. الأمن القومي: ويمتد مفهوم الأمن في العصر الحديث ليشمل ما هو أبعد من حدود الدولة الجغرافية، إذ لم يعد مقتصراً على الجوانب العسكرية فحسب، بل أصبح عملية شاملة ومتكاملة تتداخل فيها الجهود السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع محيط الدولة الإقليمي والدولي.

فحماية الوطن لم تعد مسؤولية القوات المسلحة وحدها، بل هي مهمة جماعية تشارك فيها مختلف مؤسسات الدولة، بهدف تحقيق عمق استراتيجي يعزز من قدرة الدولة على الدفاع عن مصالحها الوطنية وصون أمنها واستقرارها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

2.1.1. الأمن السياسي: ويشير ذلك إلى مواجهة أي محاولات لتقويض الاستقرار وإثارة الخوف وتكريس العنف مما يعوق الحياة الآمنة والمستقرة للمواطنين ويهدد جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.1.1. الأمن الخارجي: وهو يُشير إلى ضرورة حماية التراب الوطني من أي اعتداء، وكذلك حماية السيادة الوطنية من أي استبداد قد يطالها. تُعتبر هذه المهمة من اختصاص القوات المسلحة بمختلف فروعها وأسلحتها.

4.1.1. الأمن الداخلي: ويُشير هذا المصطلح إلى أمن الدولة والأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى حماية الأرواح والأموال والأعراض والمنشآت العامة والخاصة من أي اعتداء، كما يتضمن مكافحة الجريمة، سواء كانت فردية أو منظمة، وتعتبر هذه المهمة من اختصاص الشرطة بمختلف أجهزتها.

5.1.1. الأمن الاقتصادي: يُعنى بضمان استقرار الاقتصاد الوطني وتأمين الموارد الحيوية للدولة.

6.1.1. الأمن الاجتماعي: يركّز على الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، والحد من الظواهر السلبية والانحرافات.

7.1.1. الأمن الثقافي: يسعى إلى صون الهوية الثقافية والقيم المجتمعية من محاولات الاختراق والتغريب.

8.1.1. الأمن البيئي: يهتم بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف بما يضمن استدامتها.

9.1.1. الأمن الصحي: يتعلق بحماية صحة الأفراد والمجتمع من الأوبئة والمخاطر الصحية.

10.1.1. الأمن المعلوماتي أو السيبراني: يهدف إلى حماية البيانات والمعلومات والبنى التحتية الرقمية من الاختراقات والهجمات الإلكترونية.

وهكذا أصبح الأمن في العصر الحديث مفهوماً شاملاً ومتكاملاً، يجمع بين الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية لضمان استقرار المجتمع وتنميته المستدامة.

**2.1. مفهوم الإعلام الأمني:** يُعَدُّ هذا المفهوم مزيجاً بين الوظيفة الإعلامية والأمنية، حيث يمثل نمطاً إعلامياً هادفاً يُعنى بالقضايا والموضوعات الأمنية، ويهدف إلى تعزيز الأمن في المجتمع، حيث يستهدف هذا النوع من الإعلام الجمهور العام والخاص، ويستخدم مجموعة متنوعة من فنون الإعلام، بما في ذلك الكلمات والصور والرسوم والألوان ومؤثرات فنية أخرى.

وأن هذا الأسلوب يعتمد على المعلومات والحقائق والأفكار ذات الصلة بالأمن، والتي تُعرض بطريقة موضوعية (حوشان، 2005، ص11).

**3.1. مفهوم الشرطة المجتمعية:** إن هذا المصطلح يُشير إلى المؤسسة المعنية بالأمن العام وحفظ النظام العام، بما في ذلك حماية الأفراد والمؤسسات من اعتداءات بعض الأفراد أو من انتهاك البعض لحقوقهم ومطالبهم التي لا تخصهم، فمصطلح "المجتمع" يُشير إلى الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية السائدة بينهم، والتي تُحدد أنماط التفاعل فيما بينهم، وبالتالي، فإن الشرطة المجتمعية تُشير إلى المؤسسة المسؤولة عن صون قيم المجتمع وأخلاقياته وعاداته الراسخة، والتي تُشكل أساس بنيته (سعيد والحرفش، 2010، ص343).

**4.1. مزايا الشرطة المجتمعية:** إن الانتقال إلى نموذج أو نهج الشرطة المجتمعية يوفر العديد من الفوائد لكل من المؤسسات الأمنية والمجتمع، ومن بين هذه الفوائد (الضلاعين وآخرون، 2021، ص176):

1.4.1. التعرّف على المشكلات وتحليلها بشكل استباقي قبل تفاقمها.

2.4.1. الحد من التقلبات والتوتر المجتمعي من خلال التعاون المتبادل بين أفراد الشرطة المجتمعية وأفراد المجتمع.

3.4.1. توظيف أساليب فعّالة لتحديد أو وضع حدود واضحة لانتشار الجريمة الاجتماعية.

4.4.1. تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل مثالي.

5.4.1. تعزيز الوصول إلى المعلومات عبر تنسيق الجهود وتوثيق التعاون بين الشرطة والمجتمع.

6.4.1. العمل على تعزيز التفاهم المتبادل وزيادة رضى الأفراد عن الأداء الأمني.
7.4.1. تقليل معدل الشكاوى المقدمة من أفراد المجتمع ضد المؤسسات الأمنية.
8.4.1. تحسين مستوى المسؤولية المجتمعية تجاه دعم جهود الشرطة وتحقيق أهدافها.

وعلى الرغم من أهمية هذه المزايا، فإن التحول إلى مفهوم الشرطة المجتمعية يتطلب تطوير مهارات رجال الأمن الميدانية مع تحديث الأجهزة الأمنية بما يلائم تلك المهارات المستحدثة، مما يسهم بدوره في رفع الأسس التربوية والثقافية داخل المجتمع وتعزيز دوره في تحقيق الأمن العام والوقاية الاستباقية من المخاطر الأمنية.

**5.1. التعرف على جوانب المجتمع (سِمات المجتمع)** (البابطين، 2007، ص56)**:** يمكن اعتبار المجتمع بيئة اجتماعية وطبيعية مهيأة لحدوث الجريمة، ولكنه في الوقت نفسه يمثل مساحة تتوفر فيها سبل التدخل الوقائي وآليات التنبيه والتحفيز لتعزيز جهود مكافحة الجريمة، كما يسعى المجتمع إلى تطبيق الأساليب التي تسهم في الحد من الجريمة والقضاء عليها، مما يدعم تحقيق الأمن والاستقرار.

ومن المهم تعزيز قنوات التفاهم والتعاون من خلال توفير فرص ومبادرات متنوعة، فعادةً ما تنبثق هذه المبادرات من مصالح شخصية أو مكتسبة، سواء كانت مرتبطة بالأفراد أو المؤسسات، ويجب مراعاة أن المجتمع كفكرة هو كيان معقد للغاية، حيث إن معظم ما يُطلق عليه (مبادرات المجتمع لمكافحة الجريمة)، غالباً ما يرتكز في جوهره على دور المجتمع نفسه.

إن الشراكة تمثل تنسيقاً مؤسسياً ينبع من إطار الفلسفة، وهي وسيلة فعّالة لتعزيز تحقيق الأهداف من خلال توزيع المسؤوليات وتقاسم الموارد بين مختلف قوى الأمن، سواء كانت عامة أو خاصة، جماعية أو فردية.

والشراكة ليست مساراً يسيراً لتحقيق إشراك فعّال للمجتمع، بل تتطلب جهوداً حثيثة لجمع كافة الفئات ذات الصلة الوثيقة، كما تستدعي عمليات تشاور شاملة مع المجتمع، وتأسيس هياكل تنظيمية تساهم في تعزيز الروابط بين الأفراد، إضافة إلى ذلك، ينبغي تحقيق توازن مدروس بين المصالح المتضاربة للفئات القوية، مع ضمان تلبية احتياجات الفئات التي تعاني من الشعور بالتهميش.

وإن طبيعة الشراكة ودورها في مكافحة الجريمة تجعلها وسيلة فعّالة لاستغلال الموارد والمهارات المتوفرة في المجتمع بشكل يتيح لجميع الأطراف التعاون والتفاعل بهدف الحد من معدلات الجريمة.

كما ينبغي على الشراكة أن تحدد مسؤولياتها وأدوارها بوضوح، فمع مرور الوقت يمكن أن تتطور هذه المسؤوليات بما يتماشى مع تطور العلاقة وكفاءتها، حيث تنمو الشراكات بشكل أسرع عندما يكون هناك تعاون فعّال، بالإضافة إلى أنه يمكن بناء الشراكات لمعالجة قضايا محددة وإيجاد حلول ملائمة، كما يمكن تنظيمها لمواجهة تحديات أو موضوعات معينة بما يحقق الأهداف المشتركة.

والشراكة يمكن أن تُفهم كذلك على أنها نهج فكري تتبناه الجهات الحكومية، إلاَّ أن هذا النهج قد يفتقر إلى التطبيق العملي، مما يؤدي إلى تحويلها إلى شراكة شكلية لا تعكس جوهر التعاون الحقيقي، ولضمان نجاح نموذج الشراكة، ينبغي الالتفات بجدية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساهم في تعزيز فعاليتها، والتي تتمثل في:

1.5.1. يجب أن يتم توزيع القوة بشكل عادل، بحيث لا تُملي المؤسسة القوية آرائها وأولوياتها وأهدافها على الآخرين الأقل قوة.
2.5.1. الثقة تُعد أساساً جوهرياً لازدهار أي شراكة، فالشراكة الفعالة ترتكز، كغيرها من العلاقات الإنسانية، على الثقة المتبادلة والنزاهة وتبادل المعلومات والآراء بشكل شفاف.
3.5.1. لتنفيذ نموذج شراكة ناجح، من الضروري إشراك الحكومة المحلية والمستوى المحلي كمزوّدين للخدمات التي تؤثر بشكل مباشر على عوامل الجريمة مثل التعليم والإسكان والترفيه، حيث تلعب السلطات المحلية هنا دوراً جوهرياً ومحورياً.

**6.1. دور الإعلام الأمني في نشر الوعي الأمني المجتمعي:** ويتمثل هذا الدور في الآتي (بغدادي، 2018، ص83)**:**

**1.6.1. وسائل الإعلام والرأي العام:** تبرز أهمية الإعلام في تشكيل الوعي الاجتماعي لدى الأفراد من خلال الرسائل الإعلامية التي تُنقل عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال، حيث يتأثر اتجاه الجمهور بشكل مباشر بالمضامين والمعلومات التي يتعرضون لها. كما أن اتجاهات الأفراد تتكون أيضاً في ظل تأثير الجماعات الأولية التي ينتمون إليها، إذ يرى بعض الباحثين أن هذه الجماعات تمثل عاملاً حاسماً في

تحديد الاتجاهات، نظراً لسعيها الدائم إلى تحقيق التجانس الفكري والسلوكي بين أعضائها، واستقطاب الأفراد الذين ينسجمون معها في الرؤى والمواقف.

ويميل الأفراد في هذه الحالة إلى استقبال المعلومات التي تتوافق مع قيم الجماعة وأفكارها، في حين تتأثر اتجاهاتهم كذلك بـ الجماعات المرجعية التي يعتبرونها نموذجاً يحتذى به. ويتفاوت تأثير هذه الجماعات وفقاً لمكانتها في نظر الفرد ومدى ارتباطه بها (خضور، 2003، ص58).

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى إحداث تغيير في اتجاهات الأفراد على نحو جماعي، بما يسهم في توجيه الرأي العام نحو ما يخدم المصلحة العامة ويعزز تماسك المجتمع واستقراره.

**2.6.1. الإعلام والتعبئة الاجتماعية:** تؤكد الدراسات العلمية الحديثة إلى أن وسائل الإعلام المعاصرة تمثل قوة تفاعلية ديناميكية تربط الماضي بالحاضر وتمهّد الطريق نحو المستقبل، من خلال أدائها كمنظومة اجتماعية تعمل ضمن بيئة محددة تؤثر فيها وتتأثر بها بشكل متبادل (عبد الحميد، 2004، ص23).

ومن الطبيعي أن يتأثر أفراد المجتمع بالمضامين والمعلومات التي يتلقونها عبر هذه الوسائل، فيتفاعلون معها بدرجات متفاوتة، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وينتج عن هذا التفاعل ترابط وثيق بين النظامين الاتصالي والاجتماعي، إذ يُعد نظام الاتصال مؤشراً رئيساً ومحركاً فعّالاً لعمليات التغير الاجتماعي الشامل.

وبناءً على ذلك، لا يمكن تجاهل الدور المحوري الذي تؤديه وسائل الإعلام والاتصال في العصر الحديث، ولا سيما في مجالات التعبئة الاجتماعية والتحفيز الجماعي، حيث تُعد من أكثر الأدوات قدرةً على إحداث حراك جغرافي واجتماعي ونفسي ينعكس على وعي الأفراد واتجاهاتهم وسلوكهم داخل المجتمع (العبد الله، 2006، ص296).

**7.1. معوقات تطبيق الشرطة المجتمعية:** تواجه عملية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية العديد من التحديات والمعوّقات التي تعيق تنفيذها بشكل فعّال، ويمكن تلخيص أهمها على النحو التالي (البابطين، 2007، ص56).

**1.7.1. نقص الموارد الأساسية:** يتضمن هذا النقص الموارد البشرية (العنصر البشري) والموارد المادية، لا سيما التمويل، حيث يعاني الوطن العربي عموماً من ضعف في الكفاءات البشرية، وشح في الموارد المالية، مما يؤثر سلباً على عملية بناء الشراكات المجتمعية ويعوق تنفيذها بشكل سلس وسريع.

**2.7.1. غياب الثقة بين الشركاء:** يُعد بناء الثقة من الركائز الأساسية لنجاح التعاون بين عناصر الشرطة والمجتمع، ويُعرف الخبراء الثقة على أنها توقعات إيجابية مرتفعة تجاه الآخر في ظل ظروف المخاطر والشدائد، وأن عدم وجود مستوى كافٍ من الثقة يؤدي إلى تدهور العلاقات ويؤدي إلى مظاهر من الفساد المعنوي، كالخداع والكذب، مما يهدد استمرارية الشراكة ويؤدي في النهاية إلى فشلها.

**3.7.1. وضوح المهمة والأهداف:** تعتمد فلسفة الشرطة المجتمعية على معالجة المشكلات الاجتماعية وتحقيق السلام والأمن على المدى البعيد، مع التركيز على الحد من الجريمة والوقاية منها، غير أن ضعف وضوح الأهداف وتحديد المسؤوليات بين المؤسسات المعنية يؤدي إلى غموض في تنفيذ الفلسفة ويؤثر على كفاءة واستدامة العلاقات التعاونية.

**4.7.1. نقص الوعي الأمني:** يتطلب تعزيز الوعي الأمني بين أفراد المجتمع مشاركة فاعلة من قبل المختصين في مجالي علم الجريمة والإعلام، إذ إن نقص المعرفة القانونية والتشريعية يعيق فعّالية عمليات التبليغ والتعاون الأمني، الأمر الذي يقلل من قدرة المجتمع على المشاركة في حماية أمن وطنه.

**5.7.1. غياب التخطيط الاستراتيجي:** يُعد التخطيط من العمليات الحيوية والتي تستلزم توافر خبرات وكفاءات مختصة، لضمان تنظيم الموارد وتنفيذ الأنشطة بفعّالية، ويؤدي غيابه إلى عشوائية في عمليات التنفيذ، وتوجيه الجهود نحو الأهداف قصيرة المدى، مما يعرقل تحقيق أهداف الشراكة على المدى الطويل، ويؤثر على استدامة البرامج والمشاريع الميدانية.

**6.7.1. ضعف الالتزام والتفاعل:** تعتمد شرعية النجاح في الشراكة المجتمعية على مدى التزام جميع الأطراف، خاصة أعضاء المجتمع وأجهزة الأمن، بمتطلبات التعاون والمسؤولية الجماعية، وأن التقصير في الالتزام يؤدي إلى اختلالات في أداء الأدوار، ويهدد فعّالية استدامة الشراكة.

**7.7.1. صعوبة إقناع المجتمع بتحمل المسؤولية الأمنية:** يتطلب تحقيق مفهوم المسؤولية المجتمعية مشاركة فعّالة من جميع أفراد المجتمع، وإدراكهم لأهمية الدور الذي يلعبونه في تعزيز أمن الوطن

واستقراره، وهذا يتطلب وعياً ذاتياً عميقاً، وتربية روح المبادرة، وتكاتفاً جماعياً من جميع الفئات، وهو أمر غالباً ما يواجه مقاومة أو نقصاً في الإدراك لدى بعض شرائح المجتمع.

**8.7.1. التقييم الحقيقي للعلاقات التعاونية:** تتعارض معايير التقييم التقليدية عادةً مع معايير تقييم الشراكات المجتمعية، حيث إن المؤشرات التقليدية غالباً ما تكون بطيئة في إعادة التحديد، مما يعيق قياس الأداء بدقة وسرعة، ويصعب عملية تحليل النتائج وتطوير العمل بكفاءة.

وعلى ذلك، فإن هذه العقبات مجتمعة تؤدي إلى صعوبة تفعيل دور الشرطة المجتمعية بالشكل الأمثل، مما يتطلب تضافر الجهود لتجاوزها وتعزيز العلاقة بين أفراد المجتمع وأجهزة الأمن لتحقيق الأهداف المشتركة.

## المطلب الثاني

## الإشكاليات والمعوّقات التي تعرقل فاعلية عمل الإعلام الأمني

يُعدّ الإعلام الأمني أحد أهم الأدوات الداعمة لاستقرار المجتمع، إذ تقع على عاتقه مسؤوليتان رئيسيتان: **الأولى**، تتمثل في تعزيز الأمن العام وبث روح الطمأنينة في نفوس المواطنين والمقيمين من خلال نشر الوعي الأمني وترسيخ الثقة بين الفرد والأجهزة الأمنية، وأما **الأخرى**، فتتمثل في مكافحة الجريمة والوقاية منها عبر التوعية بمخاطرها وأساليب الوقاية، والمساهمة في بناء رأي عام رافض للسلوكيات المنحرفة والدخيلة على المجتمع.

ومع ذلك، فإن الإعلام الأمني يواجه جملة من التحديات والعقبات التي تعيق أداءه وتحد من فاعليته، إذ تسعى بعض الجهات أو التيارات إلى زعزعة الأمن والاستقرار من خلال بث الفوضى واللامبالاة تجاه القوانين والأنظمة، ونشر أفكار هدامة ومغلوطة تهدف إلى إحباط المجتمع وإشاعة روح اليأس والتشكيك في المؤسسات الأمنية، مما يجعل من الضروري تطوير الخطاب الإعلامي الأمني وتعزيز قدراته في مواجهة هذه التحديات بأساليب مهنية وموضوعية (خربوش، 2012، ص206).

**1.2. اشكاليات الإعلام الأمني:** يواجه الإعلام الأمني في ممارساته العملية عدداً من الإشكاليات الجوهرية التي تعيق أداءه وتحد من فاعليته في تحقيق أهدافه التوعوية والمجتمعية، ومن أبرز هذه الإشكاليات ما يلي (الحازمي، 2012، ص19):

**1.1.2. إشكالية الأمن والحرية:** تُعدّ من أكثر الإشكاليات تعقيداً في المجتمعات المعاصرة، إذ تبرز في المواقف التي تتطلب تحقيق الأمن على حساب بعض الحقوق والحريات العامة، الأمر الذي قد يُحدث توتراً بين مقتضيات الحفاظ على الأمن ومبادئ الديمقراطية وحرية التعبير.

ويُفترض في الإعلام الأمني أن يتعامل مع هذه الإشكالية بأساليب مهنية متوازنة، تضمن احترام الحريات دون الإخلال بمتطلبات الأمن العام، وأن يُمارس دوره في التوعية بأهمية الأمن كشرط أساسي لممارسة الحرية، على أن يتم كل ذلك في إطار القانون والشفافية.

**2.1.2. إشكالية الإفصاح والسرية:** من طبيعة العمل الأمني أنه يتطلب أحياناً الاحتفاظ بالسرية لضمان نجاح المهام الميدانية، بينما يسعى الإعلام بطبيعته إلى السبق الصحفي والنشر السريع للمعلومة، ما يخلق تعارضاً بين مبدأي السرية والإفصاح.

ويكمن التحدي أمام الإعلام الأمني في تحقيق التوازن الدقيق بين ما يجب الإعلان عنه للرأي العام حفاظاً على حق المجتمع في المعرفة، وما ينبغي حجبه حمايةً لمصالح التحقيقات والأمن الوطني، بحيث لا يؤدي النشر العشوائي إلى الإضرار بسير العدالة أو تعريض الأرواح للخطر.

**3.1.2. إشكالية الأحكام المسبقة:** تُعتبر من الإشكاليات المنتشرة في العديد من المجتمعات العربية، إذ تتأثر صورة الأجهزة الأمنية في أذهان المواطنين بثقافة سائدة أو تجارب سلبية، مما يؤدي إلى وجود تصورات خاطئة أو مشوشة عن طبيعة عمل الأمن وأهدافه.

وينتج عن ذلك أن ما يقدمه الإعلام الأمني من رسائل توعوية أو بيانات رسمية قد يُستقبل بشكل مشوَّه أو متحيّز نتيجة للأحكام المسبقة، وهو ما يُضعف تأثير الرسالة الأمنية ويقلل من ثقة الجمهور بها.

ولذلك، يصبح من الضروري أن يعمل الإعلام الأمني على تصحيح الصور النمطية، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المواطن والمؤسسة الأمنية من خلال الشفافية والمصداقية والالتزام بالقيم المهنية.

**2.2. معوّقات البحث العلمي في المجال الأمني:** تواجه البحوث العلمية في المجال الأمني في الوطن العربي مجموعة من المعوّقات البنيوية والمنهجية التي تحدّ من تطورها وفاعليتها في دعم السياسات الأمنية وصناعة القرار، ومن أبرز هذه المعوّقات ما يلي (الجحني، 2014، ص256):

**1.2.2. ضعف الدافع البحثي والأكاديمي:** غالباً ما ينظر بعض طلبة الدراسات العليا إلى الدراسة الأكاديمية بوصفها وسيلة للوجاهة الاجتماعية أو الحصول على بعثات دراسية، أكثر من كونها طريقاً لاكتساب المعرفة وتطوير القدرات البحثية، وهذا يؤدي إلى ضعف الالتزام بالبحث العلمي كقيمة معرفية، حيث يصبح الهدف الأساس هو الحصول على الشهادة بدلاً من الإسهام في إنتاج المعرفة الأمنية.

**2.2.2. قصور التنسيق والدعم المؤسسي:** يعاني البحث العلمي الأمني من ضعف التنسيق بين الجهات الأكاديمية والأمنية، ومن قلة الإنفاق المخصص للبحوث، وعدم وجود قواعد بيانات ومعلومات حديثة تخدم الباحثين، كما أن غياب البيئة البحثية المتكاملة، بما في ذلك المرافق العلمية والتفرغ الأكاديمي، يُعد من العوامل التي تُضعف جودة المخرجات البحثية.

**3.2.2. المعوّقات المالية والأكاديمية:** يُعتبر المعوّق المالي من أخطر التحديات، إذ لا تولي كثير من الدول العربية البحث العلمي ما يستحقه من تمويلٍ واستثمارٍ فعلي، ويمكن تجاوز هذه المشكلة من خلال تخصيص بنود مالية مستقلة في الميزانيات العامة لدعم البحث العلمي، خاصة في المجالات الأمنية ذات الأهمية الاستراتيجية.

وأما المعوّق الأكاديمي فيتجلى في ابتعاد أعضاء هيئة التدريس عن البحث الميداني، وقلة المساعدين الأكاديميين وضعف المكتبات المتخصصة، وبطء النشر العلمي، إضافة إلى ضعف التواصل مع مراكز البحوث الدولية، وغياب الربط بين البحث الأمني وخطط التنمية الوطنية، وتُضاف إلى ذلك ظاهرة هجرة العقول العربية المؤهلة إلى الخارج، نتيجة قلة الحوافز والإمكانات المحلية (خضر، 1992، ص47).

**4.2.2. معوّقات خاصة بالمجال الأمني:** إلى جانب ما سبق، يواجه البحث العلمي الأمني تحديات إضافية، منها (الجحني، 2014، ص257):

**1.4.2.2.** عدم الاعتراف بالأمن كعلم مستقل قابل للدراسة الأكاديمية والتحليل العلمي.

**2.4.2.2.** ضعف استثمار نتائج البحوث الأمنية في وضع السياسات أو تطوير الأجهزة الأمنية.

**3.4.2.2.** قلة الاعتماد على النظم الإحصائية الدقيقة في تحليل الظواهر الأمنية.

**4.4.2.2.** الفجوة بين الممارسين للعمل الأمني والباحثين الأكاديميين، مما يؤدي إلى فجوة معرفية بين النظرية والتطبيق.

إن تجاوز هذه العقبات يتطلب إرادة سياسية ومؤسسية حقيقية تدعم البحث الأمني بوصفه أداة للتنمية والاستقرار، وتعمل على ربط المعرفة الأمنية بالتخطيط الاستراتيجي والتطوير المهني داخل المؤسسات الأمنية.

**3.2. أهم معوّقات الإعلام الأمني في المجتمع العربي:** على الرغم من أهمية الإعلام الأمني في تحقيق الأمن والاستقرار وإصلاح المجتمع وتعزيز التنمية والرفاهية في مختلف المجالات، إلاَّ أن هذا الدور يتضاءل بسبب بعض المعوّقات التي تتراوح بين المعوّقات البشرية والتقنية والتنظيمية، على النحو التالي (السراني، 2011، ص16):

**1.3.2. المعوّقات البشرية:** تُعدّ المعوّقات البشرية من أهم التحديات التي تُضعف كفاءة الإعلام الأمني وتحدّ من قدرته على إيصال رسالته إلى المجتمع بصورة دقيقة وفعّالة، وتشمل هذه المعوّقات العناصر المتصلة بالعنصر البشري العامل في المنظومة الإعلامية الأمنية، سواء من حيث التأهيل أو الخبرة أو السلوك المهني، وفيما يأتي أبرز هذه المعوّقات:

1.1.3.2. الاعتماد على غير المتخصصين في الإعلام الأمني.

2.1.3.2. عدم اهتمام بعض الإعلاميين بصياغة رسائل إعلامية مناسبة تتلاءم مع متغيرات وظروف المجتمع المعاصرة.

3.1.3.2. ميل بعض الإعلاميين إلى الوقوع في فخ الغرور والشهرة.

4.1.3.2. إن نقص الكفاءات المتخصصة في الإعلام الأمني، ممن يمتلكون الخبرة والمعرفة اللازمة، يحد من قدرة الإعلام الأمني على أداء دوره في الوقاية من الجريمة والحد من آثارها السلبية، لا سيما وأن إهمال الكوادر البشرية يؤدي إلى عدم تفعيل الدور الأمني لوسائل الإعلام.

5.1.3.2. اقتصار بعض الإعلاميين على عرض المشكلات والحوادث وأسبابها دون طرح حلول منطقية أو إجراءات وقائية مناسبة.

6.1.3.2. جهل بعض الإعلاميين بأبعاد سلوك الجمهور، مما يؤدي إلى عجزهم عن التعبير بفعالية، ومحدودية المنظور الذاتي الذي تقدمه الرسالة الإعلامية تجاه سلوك الجمهور.

7.1.3.2. انخفاض وعي أفراد المجتمع بضرورة الإنصات الجيد عند التعامل مع رسائل الإعلام الأمني، إذ ينشغل الجمهور غالبًا بالأفلام والمسلسلات، بل ويلجأ بعضهم إلى قنوات أخرى نتيجةً لضعف الثقافة الأمنية وتراجع الوعي الأمني.

8.1.3.2. استجداء بعض الإعلاميين موافقة الآخرين على الرسالة الإعلامية، مع إهمال المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

9.1.3.2. عدم مراعاة الإعلاميين لظروف جمهورهم، بما في ذلك ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

**2.3.2. المعوّقات الفنية:** يمكن تلخيص أهم المعوّقات الفنية والتنظيمية التي تحدّ من فاعلية الإعلام الأمني، والتي تمثل أوجه القصور التي تعيق وصول الرسالة الإعلامية الأمنية إلى المجتمع بصورة مؤثرة وفعّالة إلى ما يلي:

1.2.3.2. محدودية قدرة بعض الإعلاميين على مواكبة التطورات التكنولوجية المعاصرة.

2.2.3.2. قلة الاهتمام بتجهيز مؤسسات الإعلام الأمني بالتقنيات الحديثة التي تُسهّل إيصال الرسائل الإعلامية بأساليب متنوعة وجذابة.

3.2.3.2. قلة المتخصصين في مجال إعداد حملات إعلامية أمنية فعّالة قادرة على توجيه الأفراد وتعديل سلوكياتهم واتجاهاتهم.

4.2.3.2. غياب التدريب المناسب للعاملين في المؤسسات الإعلامية على حسن إيصال الرسائل الإعلامية أو الإعداد الجيد لمكوناتها.

5.2.3.2. عرض الرسائل الإعلامية الأمنية بأسلوب توعوي وموضوعي يعتمد على النصح والإرشاد المباشر دون توضيح مصادر الخطر، مما يُثني الجمهور عن متابعتها ويؤدي إلى النفور منها نظراً لغياب أساليب السرد المُدعمة بالأمثلة والتجارب التي تُوضح عواقب الانتهاكات، مع بيانات وإحصائيات واقعية عن الجرائم والمخالفات وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

6.2.3.2. غلبة العاطفة في معظم الرسائل الإعلامية، مع ابتعادها عن الواقعية والتطبيق العملي، وتقصيرها في معالجة القضايا المجتمعية والظواهر السلبية، مما أدى إلى عدم القدرة على جمع الجمهور حول قضية مشتركة للتعاون في مكافحة الظواهر الإجرامية.

7.2.3.2. غياب نظام اتصال مباشر ومنسق بين المؤسسات الإعلامية والأجهزة الأمنية، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق في نقل المعلومات وتبادلها بشكل فوري وموثوق.

8.2.3.2. تقادم الأجهزة والمعدات التقنية المستخدمة في الإعلام الأمني، الأمر الذي يقلل من جودة الرسائل الإعلامية ويحد من قدرتها على المنافسة في بيئة إعلامية رقمية متطورة.

9.2.3.2. قلة اهتمام وسائل الإعلام بحملات الإعلام الأمني التوعوية، رغم أهميتها في نشر ثقافة الأمن والاستقرار المجتمعي، مما يجعل هذه الحملات ضعيفة الحضور والتأثير.

10.2.3.2. ضعف بناء الرسائل الإعلامية من حيث التماسك اللغوي والفكري، وفشلها أحياناً في توصيل المعنى المقصود للجمهور بصورة واضحة ومقنعة.

11.2.3.2. تكرار الألفاظ والعبارات غير الضرورية في بعض الرسائل، مما يؤدي إلى الملل وفقدان التركيز لدى المتلقي.

12.2.3.2. اختلال التوازن في تراكيب الجمل وعدم تنظيمها بشكل منطقي عند العرض أو الإلقاء، مما يضعف من قوة التأثير الإعلامي.

13.2.3.2. عدم مراعاة الطول المناسب للجمل داخل الرسالة الإعلامية، وهو ما يؤدي إلى تشتيت ذهن المتلقي وصعوبة استيعاب المضمون.

14.2.3.2. استخدام ألفاظ عامية أو ركيكة ومبتذلة من قبل بعض الإعلاميين، وهو ما يضعف من مصداقية الخطاب الإعلامي ويقلل من احترام الجمهور له.

15.2.3.2. التكلف اللفظي والتصنع غير المبرر في بعض العبارات، مما يجعل الرسالة تبدو مصطنعة وغير طبيعية.

16.2.3.2. ضعف مهارات المذيعين أو مقدمي الرسائل الأمنية، كعدم وضوح الصوت أو سلامة النطق أو التمكن من اللغة، مما يؤثر سلباً في إيصال المعلومة بدقة.

17.2.3.2. الطرح الأحادي للمحتوى الأمني، حيث يتم التركيز على جانب واحد من القضية دون عرض وجهات النظر المختلفة، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المثقفين وجزء من الجمهور المتابع.

18.2.3.2. قصور في التنسيق والتكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية في تخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية، ما يجعل الجهود الإعلامية مشتتة وغير متجانسة في رسائلها وأهدافها.

وبناءً على ما سبق، فإن تطوير الإعلام الأمني يتطلب تحديث البنية التكنولوجية، وتحسين مهارات العاملين، وتبني أساليب اتصال أكثر تفاعلاً وشفافية مع المجتمع، بما يضمن وصول الرسالة الأمنية بفاعلية وتأثير إيجابي.

**3.3.2. المعوّقات التنظيمية:** تُشـير المعوّقات التنظيمية إلى الإشكاليات البنيوية والإدارية التي تعيق فاعلية الإعلام الأمني داخل المؤسسة، سواء على مستوى التخطيط، أو الهيكلة، أو الإجراءات، أو التنسيق الداخلي والخارجي، وفيما يلي تفصيل لهذه المعوّقات وفقاً لما ورد في الدراسات الحديثة (العسيري، 2017):

**1.3.3.2. غياب الهيكل التنظيمي الواضح لوحدة الإعلام الأمني:** يتمثل هذا الغياب في عدم وجود إدارة إعلامية مستقلة بصلاحيات محددة، مع تداخل المهام بين الإدارات المختلفة، مما يؤدي إلى تضارب الصلاحيات، وضعف تحديد خطوط السلطة والمسؤولية، وكذلك إرباك عملية اتخاذ القرار الإعلامي وتأخير إصدار البيانات الأمنية.

ونتيجة ذلك هو إرباك لعملية اتخاذ القرار الإعلامي وتأخير إصدار البيانات الأمنية.

**2.3.3.2. ضعف التخطيط الإعلامي الاستراتيجي:** ويظهر هذا الضعف في عدم وجود خطط إعلامية سنوية أو شهرية، والتعامل مع الأحداث بأسلوب رد الفعل بدلاً من المبادرة، وكذلك غياب مؤشرات أداء تقيس جودة وفاعلية الرسائل الإعلامية الأمنية.

وبالتالي فإن النتيجة هي ضعف القدرة على التأثير في الجمهور وغياب البعد الاستباقي في مواجهة الشائعات.

**3.3.3.2. قصور في التنسيق بين الوحدات الأمنية المختلفة:** ويتجلّى في تعدد مصادر المعلومات وعدم توحيد الخطاب الإعلامي، وتضارب البيانات الصادرة عن الجهات الأمنية المختلفة، بالإضافة إلى ضعف منظومات الاتصال الداخلي.

وكل ذلك سيؤدي إلى فقدان الثقة لدى الجمهور وشعور بعدم المهنية.

**4.3.3.2. البطء في الإجراءات الإدارية:** ويتمثل في طول الدورة المستندية قبل إصدار أي بيان أو تصريح، واشتراط الموافقات المتعددة، مما يؤخر نشر المعلومات العاجلة، وضعف المرونة في التعامل مع الأحداث الطارئة.

وعليه فإن نتيجة ذلك هو ترك فراغ إعلامي يستغله الإعلام غير الرسمي لنشر معلومات مضلّلة.

**5.3.3.2. نقص قواعد البيانات والمعلومات الموثوقة:** ويظهر في غياب قاعدة معلومات مركزية للإعلام الأمني، وكذلك الاعتماد على مصادر مشتّتة أو غير محدثة، وعدم توفر آليات لجمع وتحليل البيانات الأمنية إعلامياً.

وبذلك فهذا يؤدي إلى صعوبة إنتاج محتوى إعلامي دقيق واحترافي.

**6.3.3.2. عدم وجود سياسة إعلامية أمنية واضحة:** ويتمثل ذلك في غياب وثيقة تحدد ما يجب نشره وما يجب حجبُه، وعدم وضوح المعايير المهنية والقانونية للنشر، إضافة إلى اختلاف الاجتهادات الفردية للعاملين في الإدارة.

ونتيجة ذلك هو رسائل متناقضة ومعلومات غير مضبوطة.

**7.3.3.2. قصور في إدارة الأزمات إعلامياً:** ويعني هذا القصور غياب غرفة عمليات إعلامية أثناء الأزمات الأمنية، وعدم وجود بروتوكولات جاهزة للتعامل مع الحوادث الطارئة، وضعف القدرة على الرد السريع والمهني.

وعليه فإن ذلك يؤدي إلى فقدان السيطرة على الخطاب العام خلال الأزمات.

**8.3.3.2. ضعف التكامل مع وسائل الإعلام التقليدية والجديدة:**

ويظهر في ارتباط محدود بالقنوات والصحف الرسمية، وغياب استراتيجية لإدارة الإعلام الرقمي، وكذلك ضعف الحضور المؤسسي على منصات التواصل الاجتماعي.

وهذا له أثر يتمثل في ضعف وصول الرسالة الأمنية إلى شرائح واسعة من المجتمع.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن المعوّقات التنظيمية للإعلام الأمني تتعلق بمجموعة الإشكاليات البنيوية والإدارية التي تؤثر في كفاءة أداء الوحدات الإعلامية داخل المؤسسات الأمنية، وتشمل ضعف

الهيكلة، وغياب التخطيط الاستراتيجي، وقصور التنسيق الداخلي، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب سياسات إعلامية واضحة. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هذه المعوّقات تُعد من أهم أسباب ضعف فاعلية الرسالة الإعلامية الأمنية في مواجهة الشائعات وتعزيز ثقة الجمهور.

**4.2. معوّقات وضع استراتيجية للإعلام الأمني:** تواجه استراتيجية الإعلام الأمني في العالم العربي والليبي بوجه خاص مجموعة من المعوّقات العامة التي تؤثر سلباً في فعّاليتها وفي قدرتها على تحقيق أهدافها الوقائية والتوعوية، ويمكن تلخيص أبرز هذه المعوّقات على النحو الآتي (الحازمي، 2021، ص20):

**1.4.2. ضعف الكفاءات والخبرات المتخصصة في التخطيط الاستراتيجي للإعلام الأمني:**

يعاني هذا المجال من قلة الخبرات العلمية والعملية لدى القائمين عليه، إلى جانب نقص المهارات التخطيطية والإدارية في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإعلامية، خصوصاً فيما يتعلق بتصميم المحتوى الأمني وإدارته على المديين المتوسط والبعيد، وبالتالي فإن هذا الضعف يؤدي إلى غياب الرؤية الواضحة والخطط المتكاملة التي تضمن استدامة التأثير الإعلامي وفاعليته.

**2.4.2. غموض مفهوم الإعلام الأمني وضعف الوعي به:** يُعد مصطلح (الإعلام الأمني)، من المفاهيم الحديثة نسبياً، وغالباً ما يُفهم على أنه يتعلق فقط بالأمن الداخلي للدولة دون غيره من فروع الأمن الأخرى (كالاقتصادي أو الغذائي أو البيئي).

ويؤدي هذا الغموض إلى اختلاف التصورات بين الجهات الأمنية والمؤسسات الإعلامية والجمهور حول أهداف الإعلام الأمني، مما يضعف التكامل في تطبيق استراتيجيته.

**3.4.2. صعوبة الوصول إلى المعلومات الدقيقة والحديثة:** إن ندرة البيانات الموثوقة وتقييد تدفق المعلومات الأمنية يجعل الإعلام الأمني غير قادر على تقديم صورة واقعية ومتكاملة عن الوضع الأمني العام، في حين أن وسائل الإعلام الحديثة بما تمتلكه من تقنيات رقمية وقدرات تحليلية متقدمة أصبحت أكثر سرعة وانتشاراً، مما يجعل الإعلام الأمني الرسمي أقل جاذبية وتأثيراً مقارنة بالإعلام العالمي والرقمي.

**4.4.2. ضعف ثقة الجمهور في الخطاب الإعلامي الرسمي:** تتسم المواد الإعلامية الصادرة عن الجهات الرسمية في الغالب بطابع إنشائي ومثالي يطغى عليه أسلوب الوعظ والنصح، ويغيب عنه الطرح المهني التحليلي الواقعي.

كما أن المبالغة في تصوير إنجازات الأجهزة الأمنية وتقديم المجتمع بصورة مثالية مبالغ فيها يفقد الخطاب مصداقيته، ويجعل الجمهور ينظر إليه على أنه إعلام موجه أكثر من كونه إعلاماً توعوياً تشاركياً.

**5.4.2. التحديات الناشئة عن البيئة الإعلامية الرقمية الحديثة:** في ظل الانتشار الواسع لوسائل الإعلام الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي، أصبحت المنافسة الإعلامية شديدة وغير متكافئة، حيث تتسابق بعض المنصات على نشر محتويات سلبية أو مضللة تُضعف من قيم الأمن المجتمعي وتنشر أفكاراً منحلة أو هدّامة تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتراجع القيم الأخلاقية.

وعلى ذلك يمكن القول بأن التغلب على هذه المعوّقات يتطلب بناء استراتيجية إعلام أمني متكاملة تقوم على التخطيط العلمي، والانفتاح على المجتمع، والتعاون الوثيق بين الإعلاميين ورجال الأمن، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لنشر الوعي الأمني بأسلوب مهني ومؤثر.

## خـــاتمـــــــة

يستند النظام الاجتماعي إلى مجموعة من الأدوار المتداخلة والمتبادلة، حيث يُنتظر من الفرد القيام بجملة من الواجبات مقابل حصوله على حقوقه المشروعة. ولا يمكن للمجتمع أن يعمل بكفاءة وانتظام ما لم يقم أفراده بأدوارهم على الوجه المطلوب. ومن بين تلك الأدوار يبرز دور رجل الأمن بوصفه الضامن لحماية أفراد المجتمع، حتى يتمكن كل واحد من أداء مهامه ووظائفه بصورة مثلى.

وفي ظل ما يمرّ به المجتمع العربي المعاصر من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى السعي لتحقيق تنمية شاملة، يصبح لزاماً على الأجهزة الأمنية العمل في إطار سيادة القانون وبمنهجيات علمية تزيد من فعاليتها وتمنحها القدرة على تحقيق أمن المواطن، بما يعزز أمن المجتمع ككل ورفاهيته.

وقد أصبح الإعلام الأمني اليوم حقيقة ملموسة، له رسالته وتأثيره ودوره في مواجهة الحملات الإعلامية المغرضة، والتصدي لمحاولات التضليل ونشر الاضطراب التي تستهدف تفكيك النسيج الاجتماعي وزعزعة الاستقرار. وهذا يفرض على الإعلام الأمني مسؤوليات واسعة في مقاومة الدعاية الهدامة، والرد على الأكاذيب، وتقديم رواية موضوعية مدعومة بالمعلومات والبيانات. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير الإعلام الأمني والارتقاء بأدواته وأساليبه بما ينسجم مع متطلبات العصر.

**1.3. النتائج:** استناداً إلى ما سبق عرضه، يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

**1.1.3.** الأمن منظومة متكاملة، والشرطة المجتمعية تقوم على مبدأ أن تحقيق الأمن مسؤولية مشتركة بين الأجهزة الرسمية والأهلية والمواطنين معاً، وليس مهمة الشرطة وحدها.

**2.1.3.** تمتلك وسائل الإعلام تأثيراً واسعاً على الأمن وفعالية الأجهزة الأمنية، ويختلف هذا التأثير باختلاف نوع الوسيلة وجمهورها.

**3.1.3.** للإعلامي أربعة أدوار أساسية :نقل المعلومات، تفسيرها، إقناع الجمهور بها، ثم التأثير في اتجاهاته، ويعد الوصول إلى مرحلة التأثير المهمة الأكثر تعقيداً.

**4.1.3.** يعاني الإعلام الأمني من قصور في كفاءة القائمين عليه، مما يضعف قدرته على نشر الحقائق ومواجهة الشائعات وكسب دعم الرأي العام.

**5.1.3.** يلعب الإعلام الأمني دوراً بارزاً في الحد من الظواهر الخطرة مثل الجريمة والعنف والتطرف.

**6.1.3.** توجد فجوة واضحة في اهتمام الإعلام الأمني بالبحث العلمي ونتائجه، مما يحد من تطوره.

**7.1.3.** إن إهمال البحث العلمي الأمني يؤدي إلى تراجع قدرات الأجهزة الأمنية، ويجعلها عاجزة عن منافسة الإعلام العالمي المتطور تقنياً وبشرياً.

**8.1.3.** مشاركة المجتمع في العمل الأمني تعد أحد الركائز الرئيسة لنجاح الشرطة المجتمعية.

**9.1.3.** إن تحقيق التوعية الأمنية وقبول القانون يتطلب دعماً مجتمعياً كاملاً للأجهزة الأمنية.

**10.1.3.** تعتمد حماية المجتمع من تهديدات الأمن والتنمية على مدى الاستفادة من البحوث العلمية في توفير آليات وطرق فعّالة لصانعي القرار.

**2.3. التوصيات:** في ضوء النتائج المحققة، تُقترح التوصيات الآتية:

**1.2.3.** تصحيح الصورة الذهنية السلبية عن رجل الأمن لدى أفراد المجتمع وتعزيز الثقة المتبادلة.

**2.2.3.** تحديث وتطوير أساليب الإعلام الأمني بما يتماشى مع التطور الرقمي دون الإخلال بالقيم الوطنية.

**3.2.3.** الاستعانة بخبراء مختصين في الإعلام الأمني لصياغة الحملات الإعلامية وبرامج التوعية ذات الجودة العالية.

**4.2.3.** تعزيز الشراكة بين الإعلام والجمهور والأجهزة الأمنية، والعمل على تقليل العقبات التي تواجه التغطيات الأمنية.

**5.2.3.** تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل لمناقشة القضايا الاجتماعية والأمنية، بمشاركة مختصين لصياغة حلول علمية.

**6.2.3.** دعم إعداد الدراسات المقارنة والاطلاع على التجارب الدولية للاستفادة منها في مكافحة الجرائم والظواهر الخطرة.

**7.2.3.** بناء قنوات تواصل فعّالة بين أجهزة الأمن والمواطنين لكسب ثقتهم وتشجيع تعاونهم الطوعي.

**8.2.3.** وضع استراتيجية وطنية للإعلام الأمني تقوم على أسس علمية واضحة، تُدار من قبل متخصصين في الإعلام والأمن لضمان فعاليتها واستدامتها.

**المراجع والمصادر**


1. أبو عامود، محمد سعد. (2009). *الإعلام الأمني (المفهوم، الوظائف، الإشكاليات)*. القاهرة: جامعة حلوان.
2. أعنيبة، فرج مفتاح فرج. (2017). *تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (2003–2016)* (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية.
3. البابطين، عفراء أحمد عبد المحسن. (2007). *الشراكة المجتمعية ودورها في تعزيز الأمن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. البداينة، ذياب موسى. (2011). *الأمن الوطني في عصر العولمة*. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
5. الجحني، علي بن فايز. (2014). *الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة*. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
6. الحازمي، مبارك بن واصل. (2021، مايو). *الإعلام العربي والأمن القومي (الرؤى والتحديات ... نحو أجندة إعلامية مستقبلية)*. المجلة المصرية لبحوث الاتصال الجماهيري، كلية الإعلام، جامعة بني سويف.
7. الحيدري، عبد الله زين. (2009، إبريل). *الإعلام الجديد (النظام والفوضى)*. مؤتمر الإعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة لعالم جديد، جامعة البحرين.
8. الدليمي، عبد الرزاق محمد. (2012). *وسائل الإعلام والطفل*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
9. الربيع، محمد بن عبد الرحمن. (1983). *معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية* .ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود.
10. الزرن، جمال. (2007). *تدويل الإعلام العربي (الوعاء ووعي الهوية)*. دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر.
11. السراني، عبد الله بن سعود بن محمد. (2011، يوليو). *دور الإعلام الأمني في الوقاية من الجريمة*. ندوة برامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، بيروت.
12. الضلاعين، معتصم تركي، وآخرون. (2021). *علم الجريمة (المفهوم، العقاب، الوقاية)*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
13. العبدالله، مي. (2006). *نظريات الاتصال*. بيروت: دار النهضة العربية.
14. العسيري، عبدالله. (2017). *دور الإعلام الأمني في تعزيز الأمن المجتمعي*. مجلة الدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
15. العمري، غدير أحمد. (2014). *نظرية المسؤولية الاجتماعية* (ورقة بحثية). الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم الصحافة.
16. الفار، محمد جمال. (2010). *المعجم الإعلامي*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
17. بدر، عبد المنعم محمد. (2014). *تطوير الإعلام الأمني العربي* .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
18. بغدادي، خديجة. (2018، يونيو). *الإعلام الأمني ودوره في نشر ثقافة الوعي الأمني المجتمعي*. مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4)، المركز الديمقراطي العربي.
19. بن جبلي، سعيد. (2007). *رصد الإعلام الجديد وعلاقته بالرأي العام (سلاح المهمشين العرب)*. مهرجان القاهرة للإعلام.
20. بن جبلي، سعيد. (2007، ديسمبر). *رصد الإعلام الجديد وعلاقته بالرأي العام (سلاح المهمشين العرب)*. مهرجان القاهرة للإعلام.
21. بنان، طلال صالح. (2020، يناير). *تحديات تواجه الأمن القومي العربي* .صحيفة العين الإخبارية الإمارات.
22. بيت المال، حمزة أحمد. (2002). *الإعلام الأمني والأمن الإعلامي*. مؤتمر الإعلام الأمني (المشكلات والحلول). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
23. جدو، فؤاد، ولخضر، حرز الله محمد. (2017). *الإعلام الأمني وتحديات الأمن المجتمعي في ظل الأدوار الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال*. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد (3).
24. حجاج، خليل إبراهيم، وآخرون. (2013). *أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة (1990–2010)*. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (40)، العدد (02).
25. حسين، سمير محمد. (2006). *دراسات في مناهج البحث العلمي لبحوث الإعلام* .القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.
26. حوشان، بركة بن شامل. (2005). *الإعلام الأمني العربي* .الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

**27.** خربوش، خالد عبد الحميد. (2012). *الأطر الخبرية للإعلام الأمني في الصحافة المصرية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو القضايا القومية* (أطروحة دكتوراه). جامعة أسيوط، كلية الآداب.

**28.** خضر، عبد الفتاح. (1992). *أزمة البحث العلمي في العالم العربي*. الرياض: سلسلة دراسات مكتب صلاح الحجيلان.

**29.** خضور، أديب محمد. (2003). *تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

**30.** راضي، زاهر. (2003). *استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي*. مجلة التربية، العدد (15)، جامعة عمان الأهلية.

**31.** سعيد، محمود شاكر، والحرفش، خالد بن عبد العزيز. (2010). *مفاهيم أمنية*. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

**32.** شعبان، حمدي. (2006). *الإعلام الأمني وإدارة الأزمات والكوارث*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

**33.** شفيق، حسنين. (2010). *الإعلام الجديد... الإعلام البديل (تكنولوجيات جديدة في عصر ما بعد التفاعلية)*. القاهرة: دار فكر وفن.

**34.** صادق، عباس مصطفى. (2019). *الإعلام الجديد (المفاهيم والوسائل والتطبيقات)*. القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.

**35.** عبد الرؤوف، سيد. (2002). *التوعية الأمنية (ما لها وما عليها)*. مؤتمر الإعلام الأمني (المشكلات والحلول). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

**36.** عبد الظاهر، وجدي حلمي عيد. (2013). *دور وسائل الإعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الأزمات الأمنية*. مؤتمر التوعية الأمنية بين الواقع والمأمول، جامعة أم القرى.

**37.** عبد الحميد، محمد. (2004). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير*. القاهرة: عالم الكتب.

**38.** عدلي، عصمت. (2011). *الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

**39.** عسيري، عبد الرحمن بن محمد. (2014). *العمل الإعلامي الأمني العربي (المشكلات والحلول)*. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

**40.** كنعان، علي عبد الفتاح. (2014). *نظريات الإعلام*. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

**41.** مجلة المستقبل العربي. (1990). *الأمن القومي العربي (مصادر التهديد وسبل الحماية)*. العدد (135). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

**42.** مظلوم، محمد جمال. (2012). *الأمن غير التقليدي*. الرياض: منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

**43.** ميرزا، جاسم خليل. (2006). *الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.